



السعي لسيادة القانون في ظل غياب الدولة:
العدالة الانتقالية والشرطة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا /الجزء الثالث

تموز/يوليو ٢٠١٤



Integrity Research and Consultancy
Somerset House, Strand
London WC2R 1LA
T +44 (0) 207 759 1119
E syria@integrityresearch.com
W www.integrityresearch.com

هذا التقرير هو الثالث في سلسلة من ثلاثة أجزاء تركز على الوضع الحالي والدروس المستفادة فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية و مبادرات الشرطة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا .

ركز الجزء الأول على تأثير رحيل العناصر الأمنية والقضائية للدولة السورية على الأوضاع في تلك المناطق، بالإضافة إلى المؤسسات القضائية التي ظهرت في ظل هذا الفراغ السياسي والمؤسسي، بالإضافة لمستويات المؤسسة في هذه المؤسسات، تطبيق الشريعة الإسلامية، والنظم القانونية التي يجري حالياً مناقشتها واختبارها في بعض المناطق في سوريا .

وتناول الجزء الثاني مجموعة متنوعة من المؤسسات والهيكل التي حاولت تطبيق هذه النظم والممارسات القانونية المختلفة، والمحاولات لخلق أطر قانونية وتشريعية موحدة من هذا المزيج المتنوع.

أما الجزء الثالث فيبحث في الدور الحاسم الذي يلعبه الحقوقيون والخبراء القانونيون في مختلف المبادرات القانونية والأمنية التي طُبقت أو التي هي حالياً قيد التطبيق في المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام السوري. كما يتناول هذا الجزء أيضاً دور مجالس المحافظات والمجالس المحلية في هذه المبادرات. في الختام، يقدم الجزء الثالث ملخصاً موجزاً للدروس المستفادة وتوصيات للجهود المستقبلية في هذا المجال.

تستند المعلومات الواردة في هذه البحث بشكل رئيسي إلى المقابلات التي أجراها باحثونا في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وآذار/مارس ٢٠١٤ مع عدد من المشاركين من سوريا من عناصر فاعلة في المبادرات والمؤسسات القضائية والأمنية وممن هم على اطلاع على وضع وتطور هذه المبادرات والمؤسسات في محافظات حلب وإدلب ودرعا ومناطق أخرى خارج نطاق سيطرة النظام (ريف دمشق، دير الزور، وثلاث مناطق في غربي كردستان، والرقة) بالإضافة إلى مناطق تحت سيطرة النظام؛ حيث يزداد اعتماد النظام السوري على مليشيات محلية، مثل قوات الدفاع الوطني ، ومع هذا الاعتماد تزداد عدم قدرته أو رغبته في السيطرة عليها مما يطرح أسئلة خطيرة على المدى الطويل حول تشريعات النظام القضائية والأمنية¹.

لمزيد من المعلومات حول هذا التقرير، يرجى التواصل معنا على البريد الإلكتروني التالي:

syria@integrityresearch.com

¹ سبق وواجه نظام الأسد الأب مشكلة مماثلة مع المليشيات الموالية لنظامه، "الشبيحة" الأوائل، التي ظهرت في الثمانينات من القرن الماضي. حيث تم اطلاق يدهم في التهريب والإتجار بالمخدرات. ويعرف عن الشبيحة شراستهم بإظهار ولائهم للنظام وعلاقتهم القوية مع قيادات رفيعة المستوى في مؤسساته العسكرية والإدارية. ومع ذلك فقد واجه نظام حافظ الأسد مشاكل جدية في السيطرة عليهم بسبب انتشار فسادهم وقوتهم مما أوجب إعادتهم تحت سيطرته وهو الأمر الذي أصبح جزءاً هاماً من سياسة تحرير اقتصاد الدولة السورية في التسعينات من القرن الماضي.

لعب الحقوقيون والخبراء القانونيون السابقون في سوريا دوراً محدوداً ولكنه هاماً في مختلف المؤسسات القضائية التي ظهرت حتى الآن. ويمكن الاستفادة من هذا الدور والعمل على تفعيله وتوسيعه في كل من الفترة الحالية وخلال رحلة بناء وتنمية الدولة بعد انتهاء النزاع، بغض النظر عن شكل هذه الدولة، من خلال تقديم الدعم للنقابات المهنية، وكذلك الدعم المالي والسياسي لضمان مشاركة الحقوقيين في المحاكم داخل سوريا.

هناك سمة مشتركة للتحويلات السياسية الناجحة في دول أخرى وهي تحقيق التوازن بين عملية تطهير الدولة من الأفراد والنظم التي كانت جزءاً من الانتهاكات الحقوقية والقانونية في النظام السابق الماضي، والحفاظ على ما يكفي من مؤسسات النظام القائمة لمنع الفوضى والحفاظ على التماسك الاجتماعي. يوفر النظام الذي حل محل نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا مثلاً هاماً على هذا التوازن، ولا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون في التحول السياسي. فبدلاً من الاعتماد على العدالة الثورية خارج الأطر القانونية، عمدت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا إلى العفو عن كل من نشطاء المعارضة وأعضاء الأجهزة الأمنية في النظام السابق مقابل اعترافاتهم بما قاموا به من انتهاكات وجرائم. وبالمثل، تم الحفاظ على حقوق الأقليات وحقوق الملكية السائدة في ظل نظام الفصل العنصري في الدستور الجديد، بالرغم من أن هذا القرار عني الإبقاء على عدم المساواة الاقتصادية دون معالجة. ويمكن اعتبار اختيار الرئيس نيلسون مانديلا الرئيس السابق لنظام الفصل العنصري نائباً له دليلاً واضحاً على هذا التوجه.

أما عمليات التطهير المؤسساتي² التي حصلت في أوروبا الشرقية، و بالذات في بولندا، فقد وفرت معلومات قيمة حول القضايا ذات الصلة من التطهير إلى دور أصحاب المهن القانونية في سوريا. حيث نجد بالنظر إلى هذه الحالات أن رحيل أعداد كبيرة من الأكاديميين والموظفين الحكوميين ذوي الرتب المتوسطة - الكثير منهم كانوا قد أجبروا على الانضمام للحزب الشيوعي - قد أدى لشل مؤسسات الدولة، وترك فجوة كبيرة في المعرفة المؤسسية والتكنولوجيا، وربما قد يكون شجع البعض على السعي للتأثر لنزاعات سياسية أو شخصية. هناك أيضاً سياسة 'اجتثاث البعث' في العراق، وهي عملية واسعة ميسية بدأت بعد عام ٢٠٠٣، التي أدت لنتائج مشابهة. يمكننا استخدام هذه الأمثلة للدلالة على أن الحلول المستدامة على المدى الطويل هي نتيجة مباشرة لعملية انتقالية متدرجة أقل "ثورية"، قد تبدو في البداية متناقضة مع آمال ورغبات أولئك الذين قاتلوا وخسروا الكثير ضمن النزاع.

يعتبر الدور الذي يلعبه الحقوقيون أثناء هذه العملية الانتقالية هاماً للغاية للحفاظ على التماسك الاجتماعي والضمان استمرارية عمل مؤسسات الحكم القائمة. قبل بدء النزاع كان النظام القانوني السوري فاسداً لدرجة أنه بالإمكان التحايل على القانون وإبطال أي حكم قضائي، بما في ذلك أحكام الإعدام، من خلال الرشاوى والواسطات والعلاقات مع المسؤولين في النظام السوري. أما الأجهزة الأمنية فقد استشرى فيها الفساد وانتهاكات حقوق الانسان بحيث أصبح التعذيب ممارسةً روتينية ضمن صفوفها. مع ذلك، بحسب مصادرتنا، لم يكن الفساد صفة جميع الحقوقيين، وأكبر دليل على ذلك مخاطرة العديد منهم بأرواحهم ومستقبلهم المهني لقيادة الاحتجاجات في المراحل المبكرة من النزاع.

لا يتلقى العديد من العاملين في المحاكم القانونية أو التشريعية الموجودة في المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام حالياً إلا مقداراً ضئيلاً من التعليم أو التدريب، وفي بعض الأحيان لا يتلقون أي شكل من أشكال التدريب أو التعليم، ومن المرجح أن يزداد هذا الوضع سوءاً مع استمرار وطول مدة النزاع. هذا التزايد الهائل في الفجوة المعرفية المهنية سيكون له تداعيات

² نستخدم مصطلح "تطهير مؤسساتي" في هذا التقرير للإشارة لعملية إزالة أو منع المسؤولين والمتعاونين مع النظام السابق من الحصول على أي مناصب أو نفوذ ضمن الهياكل الرسمية للدولة الجديدة

مستقبلية خطيرة. أضف إلى ذلك أن الحقوقيين، كغيرهم من السوريين الحاصلين على مؤهلات تعليمية ومهنية عالية، يتركون سوريا بأعداد كبيرة للجوء إلى دول أخرى، ومتى غادروا البلاد لتأسيس أنفسهم في أماكن أخرى، فمن غير المرجح أن يعودوا. وسيستمر هذا الوضع على ما هو عليه إذا استمر التدهور الأمني والاقتصادي في فترة مابعد النزاع. هذه المخاوف معقولة، خاصةً إذا نظرنا للوضع في العراق الذي عانى من حرب أهلية مماثلة إلى حد ما- وإن كانت مستويات العنف الشهري فيها منخفضة مقارنة بسوريا، كما أن غياب القصف الجوي التعسفي، ووجود دولة مركزية شبه فاعلة يعني أن الوضع كان أفضل بمراحل مما هو عليه الآن في سوريا. ومع ذلك فقد كان القادة السياسيين يائسين لحث المهنيين على العودة لدرجة أنهم عرضوا عليهم العودة مقابل مناصب مضمونة ومنحهم الحق في حمل مسدسات لضمان أمنهم الشخصي. لكن المخاوف الأمنية كانت شديدة لدرجة أن كل هذه الحوافز لم تسهم إلا بزيادة ضئيلة في نسب عودة العراقيين من الحاصلين على مؤهلات عليا لبلدهم.

لقد لعبت نقابات المهن القانونية دوراً حاسماً في سوريا، لا سيما في الشمال للحفاظ على حد أدنى من الانضباط الإداري والمهني. ويتضح ذلك من خلال قيامهم بالحفاظ على السجلات المدنية وسجلات الملكية، وحرصهم على تطبيق القانون في المؤسسات القضائية الناشئة، والأهم ثباتهم بالدعوة لاستخدام مدونة قانونية مكتوبة بدلاً من الاعتماد العشوائي على قوانين غير مكتوبة. أما نقابات وتجمعات القضاة، مثل مجلس القضاء السوري الحر المستقل ومجلس القضاء السوري الحر، فماتزال متواجدة في المناطق الحدودية وذلك لأسباب مالية ولأسباب تتعلق بالأمان الشخصي لأعضائها³.

بعد رحيل مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام من مناطق في الشمال السوري، عاد بعض القضاة إلى بعض المناطق في إدلب ودرعا. وهناك عدد من المحاكم الموجودة حالياً التي يترأسها قضاة يواجهون تحديات كبيرة في السياق الراهن للصراع من خلال تصديهم لقضايا مدنية-عسكرية بالرغم من الأخطار التي تتهدد سلامتهم. وقد شاركت نقابات القضاة أيضاً في توثيق الانتهاكات، كما ذكرنا في الجزء الأول من هذه السلسلة، وفي بحوث لإصلاح القانون السوري، وهي بحوث ضرورية لصياغة قانون جديد بعد انتهاء النزاع. ولكن، وعلى الرغم من هذا الدور الهام، لم تتلقى هذه المجموعات من أفراد ومؤسسات إلا القليل من الدعم والتمويل الخارجي لأنشطتهم.

كيانات الحوكمة في سوريا ودورها في المبادرات الأمنية والقضائية

مايزال دور المجالس المحلية ومجالس المحافظات في المبادرات الأمنية والقضائية حتى الآن متواضعاً. وكما فصلنا في الجزء الأول، ماتزال قوى الشرطة والمحاكم في العديد من المناطق منفصلة عن المجالس المحلية. ولكن يتضح من الحالات التي ساهمت فيها المجالس المحلية في مبادرات الشرطة والقضاء أن دورها كان بناءً ويمكن البناء عليه وتوسيع نطاقه لزيادة فائدته مستقبلاً.

³ قال أحد القضاة العاملين في إدلب على توسيع دور الحقوقيين في النظم القانونية المؤقتة "هل تعتقد أنني أخبر الناس عندما أكون في الداخل أنني قاضٍ (منشق)؟ قد أقتل لو فعلت ذلك". وقد انقسم مشاركين اثنين آخرين، كلاهما رجال دين (أحدهما يعمل قاضياً في محكمة مختلطة في جنوب المحافظة) حول أسباب قلة تواجد القضاة المنشقين في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضين. فقد ذكر أحدهما أن القضاة غادروا بسبب انقطاع رواتبهم، فيما قال الثاني: "نعم، موضوع الرواتب قضية هامة، ولكن من الصعب على عامة الناس أيضاً فصلهم عن النظام السوري الفاسد الذي كانوا رؤوس نظامه القضائي والقانوني. مع سقوط النظام في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة حالياً-اعتقد عامة الناس بأنه لايجوز الاستمرار باعتماد القانون القديم، وبدا بأن قانون القرآن هو البديل المناسب. ولكن بعد تجربتهم مع الدولة الإسلامية وحتى جبهة النصرة والسلفيين، أصبح عامة الناس متشككين. أنا حصلت على تدريب ديني وليس قانوني ولذلك بإمكانني التعامل مع قضايا الزواج والطلاق والصلح، ولكننا بحاجة ماسة لقضاة منشقين للتعامل مع القضايا الأخرى".

ويمكن تقسيم الدور الذي لعبته مؤسسات الحكم المحلي في مجالات الأمن والقضاء حتى الآن إلى حالتين. أولاً، شاركت بعض مؤسسات الحكم المحلي بشكل مباشر في تأسيس أو تمويل أو التأثير على هيكلية المحاكم وقوات الشرطة المحلية. على سبيل المثال، في إدلب شاركت بعض المجالس في تأسيس قوى شرطة محلية تتكون أساساً من ضباط منشقين. وهناك أيضاً سراقب حيث لعب المجلس المحلي فيها دوراً هاماً في تشجيع المحكمة الشرعية في سراقب على توظيف المزيد من الشيوخ من أهالي سراقب بعد تغير الوضع العسكري للحد من الاعتماد على رجال الدين الغريباء الذين عادةً ما يكون ولأهم للجماعات المسلحة. شكّل نقص التمويل للمجالس المحلية عائقاً رئيسياً أمام توسيع نطاق هذا الدور الهام في القطاعين الأمني والقضائي. على سبيل المثال حاول مجلس حلب الثوري، وهو الذي تحول فيما بعد لمجلس محافظة حلب، تأسيس قوة شرطة قضائية يصل تعدادها إلى ١٥٠٠ ضابط منشق. ومع ذلك، فقد أدى افتقار المجلس الثوري للتمويل اللازم والتوتر الذي نشأ في وقت لاحق بين رجال الشرطة المنشقين والمتطوعين الجدد من عناصر ثورية لا تتمتع بأي خبرة عملية في هذا المجال حول اختيار قائد للقوة⁴.

ثانياً، لعبت بعض المجالس المحلية دوراً تنسيقياً مع القوات والمبادرات الناشئة أو الموجودة على الأرض. في حالة شرطة حلب الحرة⁵ لعبت كيانات الحوكمة المحلية، بما في ذلك مجلس المحافظة، دوراً إيجابياً مفيداً من جهة التوجيه والإشراف، هذا على الرغم من أن هذه الكيانات لم تشترك ولم تسهم في تأسيس شرطة حلب الحرة. فعلى سبيل المثال، ساهم مجلس محافظة حلب، وسعى إلى إشراك المجالس المحلية الأصغر حجماً، في عمليات التنسيق والرصد وحتى التدقيق في العناصر الذين تم تجنيدهم في شرطة حلب الحرة. وقد نص قرار مجلس محافظة حلب رقم 56 المتعلق بقيادة شرطة حلب الحرة على وجوب كون عناصر هذه القوة أعضاء في المجالس المحلية. وقد نص إشعار آخر من مجلس محافظة حلب على مشاركة المجالس المحلية في عملية صرف رواتب عناصر الشرطة وعلى وجوب قيام المجالس المحلية بتقديم تقارير نصف شهرية عن مخاطر شرطة حلب الحرة ومدى فعاليتها.

في الدول الناضجة ترتبط مؤسسات الشرطة والقضاء بمؤسسات الدولة والحكم المحلي من خلال سلاسل من آليات القيادة وتوزيع عائدات الدولة. حتى في حالات المؤسسات الناشئة التي ماتزال قيد التطوير، يعتبر هذا الرابط أمراً طبيعياً وإيجابياً في كثير من الأحيان. في ضوء الوضع الحالي والنزاع القائم المستمر في سوريا، وفي غياب آليات تتيح تحصيل الضرائب ومحدودية ميزانيات الحكم المحلي، حيث تعتبر الأنشطة الإغاثية أولوية، فإن إنجازات المجالس المحلية فيما يتعلق بتوفير خدمات الأمن والقضاء تكتسب أهمية خاصة.

من بين المستويات الثلاثة من مؤسسات الحوكمة التي ظهرت نتيجة للصراع، أشارت مصادرنا إلى أن تلك الكيانات والمؤسسات التي ترتبط بشكل وثيق بالداخل السوري والتي لديها سجل أعرق بتقديم الخدمات هي الكيانات التي تعتبر الأكثر

⁴ وفقاً لمصدر شارك في المبادرة، اقترح أعضاء المعارضة ذوو التوجهات العلمانية ضابط شرطة منشق ذو سجل نظيف نسبياً لرئاسة القوة. لكن القوى الثورية أضعفت المشروع، وعلى رأسهم زعيم كتبية محلية أصر على تجنيد المقاتلين تحت إمرته في قيادة قوة الشرطة الجديدة رغم أنهم لا يتمتعون بأية خبرة سابقة في سلك الشرطة ولا يمتلكون أية مؤهلات عسكرية أو إدارية.

⁵ شرطة حلب الحرة هو برنامج تجريبي بقيادة ضابط محترف وهو برنامج يوازن بين تجنيد المحترفين من عناصر شرطة منشقين، وبين تجنيد عناصر جديدة. تشكلت شرطة حلب الحرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ كمبادرة مشتركة بين مجلس حلب الانتقالي والمجلس الوطني بقيادة العميد أديب الشلاف. وقد جال الشلاف حينها محافظة حلب برفقة محامين وضباط شرطة منشقين للالتقاء بأعضاء المجالس المحلية بهدف التنسيق معهم لانتقاء متطوعين. حسب الشلاف، لم يكن هناك أي تمويل من أي نوع، أما الأسلحة فكانت إما تبرعات من المجالس المحلية، جماعات الجيش الحر المحلية، أو كانت الأسلحة الخاصة بالضباط والعناصر المنشقين عن قوات النظام. نجحت شرطة حلب الحرة ضمن الحدود التي فرضتها على نفسها، حيث تجنبت التدخل في أي نزاع أو مواجهة مع أي فصائل مسلح وبالذات في بعض المناطق في ريف حلب المحيطة بمدينة حلب حيث هناك سيطرة قوية للجماعات المسلحة المنضوية تحت لواء الجيش الحر، وقد نجحت قوة شرطة حلب الحرة تحديداً في المناطق التي لعبت فيها الجماعات المسلحة المعتدلة ذات التوجه الوطني دوراً بناءً. مما يؤكد الأهمية الكبيرة لعلاقات إيجابية، أو حتى الدعم، من قبل كتائب المعارضة المحلية التي تحل محل الدعم المنتظم سواء فيما يتعلق بالمعدات أو التدريبات.

شرعية. ظهرت مجالس المحافظات عموماً بعد المجالس المحلية، وقد تنوعت بين مجالس تم تأسيسها داخل سوريا وتلك التي أنشئت في الخارج؛ مما أدى لجعل العديد من مجالس المحافظات تعتمد على دعم أو تساهل سلطات الدول المجاورة لاستمرار عملياتها. وهناك مجموعة من العوامل الأخرى قد ساهمت بالحد أيضاً من الدور الذي لعبته مجالس المحافظات في توفير الخدمات القضائية والأمنية أو في المنظمات التي تقدم هذه الخدمات. مثلاً هناك حالة مجلس محافظة إدلب الذي تجاوز ولايته المنصوص عليها في نظامه الداخلي لفترة أطول من فترة ولايته الأولى، لتمتد إلى ولاية ثانية وثالثة الآن لمدة ستة أشهر دون إجراء انتخابات جديدة. وبالمثل فإن مشروعيه الوحيدين المعروفين المرشحين للذين نالا تغطية كانا من ضمن حملة التلقيح ضد شلل الأطفال، وهو مشروع وطني لا يختص بمحافظة إدلب وأدارته وحدة تنسيق الدعم بشكل كامل. على النقيض من ذلك هناك مجلس محافظة حلب الذي نجح بإجراء انتخابات لولاية ثانية، وانتقل من غازي عنتاب في تركيا إلى حلب نفسها. أضف إلى ذلك نجاح مجلس محافظة حلب في زيادة مشاركة أصحاب الاختصاص ذوو الكفاءة في دورته الثانية، مما يعتبر نجاحاً ملحوظاً في ضوء التحديات التي رافقت عملية التصويت التي جرت تحت قصف براميل النظام وفي ظل احتدام المعارك ضد مقاتلي الدولة الإسلامية. أما مجلس محافظة درعا فهو في المنتصف بين هاتين الحالتين، حيث أدت عملية الانتخابات المثيرة للجدل، بالإضافة إلى السماح لأعضاء اللجنة التحضيرية بانتخاب أنفسهم في اللجنة التنفيذية، إلى التأثير على شرعيته مما سهل تركه عرضة لتأثير ساحق من قبل أفراد مؤسسة ذات خلفية أيديولوجية معينة⁶. من ناحية أخرى فقد ساعد مجلس محافظة درعا في توزيع كميات كبيرة من المساعدات الإغاثية، والتي يمكن القول أنها عنصر مهم من عناصر نجاحه وتطوره المؤسساتي⁷.

عجز الائتلاف الوطني، ومقره اسطنبول، منذ نشأته عن قيادة المعارضة الداخلية. أضف إلى ذلك أن الائتلاف الوطني ليس لديه أية سيطرة على أي جانب من جوانب حركة المعارضة المسلحة داخل سوريا، كما أنه لا يقدم مستويات كبيرة من الخدمات للسكان في سوريا. هذه الفجوة الكبيرة بين تاريخ أعضاء الائتلاف كمعارضين وعجزهم عن القيام بأي من المهمات الإدارية المتعلقة بعملية الحوكمة يمكن أن يعزى جزئياً إلى الحظر المطلق الذي فرضه نظامي حافظ وبيشار الأسد على أي شكل من أشكال الحياة السياسية في سوريا. ولكن، ومع دخول الصراع في سوريا عامه الرابع، فإن عدم قدرة الائتلاف على خلق إطار تنظيمي فعال قد أصبح شديداً أمراً شديداً الخطورة مما أدى إلى تزايد النقد الموجه للإئتلاف بأنه مجرد "معارضة فنادق" لا تملك تمثيلاً كافياً في الداخل. ونظراً لهذا الوضع فإن المجالس المحلية تعتبر الشريك الأكثر شرعية للمحاكم ومبادرات الشرطة مستقبلاً كون هذه المجالس هي الكيانات التي استطاعت إحداث أكبر الأثر على الأرض. علاوة على ذلك، يدرك السوريون باختلاف مشاربهم السياسية أن الانقسام السياسي والعسكري الحالي للمعارضة كان عاملاً رئيسياً أسهم في تشتيت التمويل من الجهات المانحة الأجنبية وتوجيهه للأفراد بدلاً من المؤسسات. ولذلك يخشى العديد من العاملين في المجالين القضائي والأمني من تكرار هذا السيناريو مع مؤسسات القضاء والأمن الناشئة في القطاع القضائي. يستلزم خلق مؤسسات قضائية مستدامة توطيد العلاقات وخلق روابط قوية مع مؤسسات الحكم الناشئة، لا سيما المجالس المحلية. وعلى الرغم من أن المؤسسات السياسية العليا على المستوى الوطني، مثل الائتلاف أو الحكومة المؤقتة، لا تزال تعتبر حديثة العهد بل وحتى خارجية بالنسبة لكثير من السوريين بمعنى كونها بعيدة عن عملية صنع القرار على المستوى المحلي. إلا أن الحصول على دعم هذه المؤسسات، حتى لو كان هذا الدعم رمزياً، هام لخلق مقدار من الإحترام والتماسك للسيادة السورية والذي قد يسهم بتوفير دعم أكبر لعملية مأسسة مبادرات القضاء والأمن في المستقبل. ولكن يبقى العامل الأهم لنجاح أي برنامج أمني أو قضائي هو العمل مع الكيانات التي تعمل داخل سوريا وأهمها المجالس المحلية. في الوسط بين الائتلاف والحكومة

⁶ رابطة أهل حوران

⁷ للمزيد من المعلومات حول مجلس محافظة درعا ووضع الحوكمة في المحافظة يرجى العودة لتقريرنا "المجالس المحلية والحوكمة في محافظة درعا"

الانتقالية من جهة والمجالس المحلية من جهة أخرى هناك مجالس المحافظات، وهي هامة جداً في عملية مأسسة الكيانات القانونية والقضائية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، ولكنها أيضاً متفاوتة على نطاق واسع في القدرات حيث يعاني معظم هذه المجالس من نقص في القدرات المؤسسية مما يحتم عليهم العمل على رفع سويتهم المؤسسية قبل أن يكونوا قادرين على لعب دور فعال في جهود حفظ الأمن والعدالة .

النتائج والدروس المستفادة

يتطلب نجاح المبادرات القضائية والأمنية علاقات جيدة مع الجماعات المسلحة المحلية

تشير الأدلة من مصادرها إلى أن إقامة علاقات طيبة مع الجماعات المسلحة في المنطقة أو عدم التصادم معها هو أمر أساسي لنجاح أي مبادرة قضائية أو أمنية، ومن الطبيعي بذل المزيد من الجهود على تحسين هذه العلاقات بالنظر إلى أن القدرات التنفيذية للمبادرات الأمنية التي تمت تغطيتها في هذا التقرير بأجزائه الثلاثة من حيث التدريب، والأطر المؤسسية والقانونية، والموارد البشرية، والتحكم في احتكار استخدام القوة هو أقل بكثير من المستوي المطلوب، أضف إلى ذلك أن قوات الشرطة تلك تشط في مناطق تشتعل فيها حرب طاحنة بدون أي وجود لأي دعم مؤسسي من الدولة أو المعارضة. لذلك من الضروري تأمين تعاون، أو على الأقل ضمان تسامح، الجهات الفاعلة القوية على الأرض بما في ذلك الجماعات المسلحة المحلية.

عملية اختيار ضباط وعناصر الشرطة يجب أن تتم بتأني واهتمام كبيرين

تشير الدلائل إلى أن ضباط الشرطة المقترحين للقيادة على مستوى المناطق أو المحافظات يفتقرون في بعض الأحيان إلى الشرعية والمؤهلات المهنية. وفي حال لم يتم اختيار هؤلاء الضباط بالتعاون مع السلطات المحلية، هناك احتمال أنهم لن يكونوا قادرين على تفهم والتعامل مع الحقائق الجيوسياسية المعقدة للمنطقة وبالتالي لن يكون باستطاعتهم الحصول إلا على الحد الأدنى من الدعم فقط في أحسن الأحوال من الأهالي والكيانات المحلية المدنية والعسكرية.

ربط برامج القضاء والأمن مع منظمات الحوكمة الناشئة

لقد ركزنا أعلاه على الحاجة إلى إقامة شراكات مع مؤسسات الحوكمة الناشئة التي تتمتع بالمشروعية. حيث ماتزال المؤسسات العليا للمعارضة كالاتلاف والحكومة المؤقتة جديدة بل وحتى خارجية بالنسبة لكثير من السوريين، وغالباً ما تفتقر إلى الأدوات اللازمة لإجراء تقييمات فعالة لاحتياجات السكان في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة أو للقيام بالتدخلات الفعالة عند الحاجة. ومع ذلك وبالرغم من كل ماتقدم، الحصول على دعم الائتلاف والحكومة المؤقت الرمزي مفيد لخلق حالة من التماسك في السيادة السورية بالإضافة لأهميته في تفعيل عملية المأسسة مستقبلاً.

بإمكان كيانات الإدارة المحلية أن تلعب دوراً أقوى في مبادرات الأمن والقضاء

تشير الدلائل إلى أن مجالس المحافظات والمجالس المحلية الفعالة برهنوا أنهم شركاء مثاليين لمواجهة التحديات المرافقة لتنفيذ مبادرات القضاء والشرطة اليومية على المستوى المحلي. وبالنظر لكون هذه الكيانات تعمل في الداخل وكون معظمها تم اختيارها أو انتخابها نتيجة عملية مشروعة، فقد برهنت هذه الكيانات والمجالس على قدراتهم ومعرفتهم بالوضع الداخلي وروابطهم القوية مع مجتمعاتهم المحلية وهي ميزات ماتزال مؤسسات المعارضة الأخرى كالاتلاف والحكومة الانتقالية تفتقدها. أما بالنسبة للحالات التي تكون فيها مجالس المحافظات ضعيفة، فمن المهم بصفة خاصة دمج المجالس المحلية في

برامج الشرطة. من الأفضل العمل على إدماج المجالس المحلية في المهام الإدارية الاعتيادية لبرامج الشرطة من خلال، على سبيل المثال، جعل مكاتب هذه المجالس المالية تسهم في إدارة رواتب ومخصصات المحكمة. ومن شأن هذا النهج ترسيخ رقابة الأجهزة المدنية المنتخبة على الشرطة والقضاء. من المهم للغاية مشاركة المجالس المحلية ومجالس المحافظات في عنصر إضافي من القطاع الخدمي على المستوى المحلي مثل برامج الشرطة لتعزيز شرعية كيانات ومؤسسات الحكم المحلي. حتى على مستوى المحافظات، فإن إطلاق المبادرات الأمنية والقضائية في المناطق التي يتواجد فيها كيانات حوكمة فاعلة نسبياً ومزاوجة هذه البرامج مع مجالس المحافظات من المرجح أن يجعل مثل هذه المبادرات أكثر خضوعاً للمساءلة.

بناء القدرات من خلال التدريب المكثف أمر بالغ الأهمية

هناك حاجة ماسة للتدريب لسببين: أولاً، نظراً للبيئة التي تنشط فيها هذه المبادرات وسمعة قوات الشرطة السورية قبل الانتفاضة السورية، فمن المؤكد أن الضباط المنشقين الذين قد يصبحون جزءاً من القوة الجديدة سوف يحتاجون إلى تدريب اختصاصي. ثانياً، هناك المتطوعون الجدد الذين لم يتلقوا أي تدريب سابق وليس لديهم معرفة بالمهارات اللازمة للانضمام لسلك الشرطة مما يتطلب نهجاً تدريبياً مختلفاً. جميع برامج الشرطة المستحدثة تحتاج قدرات كبيرة من التدريب الذي يجب أن يركز على المناهج والأساليب الحديثة مع تعديله بما يلائم بيئة العمل في سوريا لضمان الحفاظ على التماسك والمعايير لتحقيق الأهداف المأمولة من هذه التدريبات.

دعم الشركاء القضائيين المحترفين

من المحتمل أن تؤدي قوة شرطة تعمل بدون رقابة أو ضوابط مؤسساتية تضعها وتوفرها مؤسسات حكومية أخرى لوضع الأسس لدولة أو دويلات بوليسية استبدادية. لذلك من المهم توفير الدعم للحفاظ على العناصر المهنية من الحقوقيين في المحاكم أو زيادتهم، جنباً إلى جنب مع دعم مبادرات الشرطة، وهو أمر حاسم لدعم مستدام وشامل لنظام العدالة الناشئة. تشير مصادرتنا إلى أن العديد من المحامين لا يزالون موجودون في سوريا. وبالمثل، على الرغم من أن العديد من القضاة قد غادروا البلاد، إلا أنه ما يزال هناك بعض القضاة الناشطين في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام. إحدى طرق الدعم قد يكون من خلال دفع رواتبهم الشهرية. ويمكن لهؤلاء الحقوقيين العمل كوسطاء مع قوات الشرطة المحلية نظراً لمعرفتهم المتقدمة بالمهام التقنية ذات الصلة بما في ذلك كتابة مذكرات توقيف، ومدونات السلوك والوظائف الإدارية الأساسية الأخرى.



**LISTEN
COMPREHEND
RECOMMEND**